برنامج راصد لمراقبة البرلمان

التقرير الأسبوعي الثاني عشر لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية

2015/1/24

اظهرت الجلسة الرقابية التي عقدها مجلس النواب في الاسبوع الثاني عشر من اعمال دورتة العادية الثانية غياب الاهتمام الحكومي الواضح في التعامل مع اسئلة النواب لا سيما من قبل وزارة الشؤون البرلمانية التي يفترض ان تتولى مهمة التدقيق في اسئلة النواب وردود الوزراء عليها ، لا ان تكون مجرد «قناه للنقل بين النائب و الوزير المعني!!..» في تلك الجلسة اعترف وزير الشؤون البرلمانية بوجود الخطا في الرد المقدم للنائب الدكتور زكريا الشيخ حول سؤالة عن صندوق تنمية المحافظات باعتبار ان الرد جاء من جهة ليست ذات اختصاص و «قال وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية خالد الكلالدة انه جرى ارتكاب خطا الى جهة ذات الاختصاص و الوزارة الصناعه و التجارة هي المسؤولة وسيتم تجهيز الرد».

لم يتوقف الامر عند هذا القدر فبالاضافة الى تاخر الحكومة في الردود على اسئلة النواب ومخالفتها بذلك احكام النظام الداخلي لمجلس النواب فقد بدا واضحا ان الحكومة لم تطلع على تعديلات النظام الداخلي للمجلس فيما يخص «فصل الاسئلة والردود عليها « على الاقل, فقد بدا واضحا من رد وزير المالية المكتوب على سؤال النائب بسام البطوش عدم معرفة الحكومة عموما ووزارة الشؤون البرلمانية تحديدا بان النواب رفع كل القيود التي كانت وضعت في سنوات سابقة على الاسئلة وخاصة ما يتعلق بالاسماء والامور المتعلقة بالشؤون العامة ..وبدت بعض الاطراف الحكومية في الجلسة الرقابية غائبة تماما عن معرفة احكام النظام الداخلي للمجلس !!!....

في الجلسة لوح النائب بسام البطوش بتحويل سؤاله إلى استجواب، في حال لم يقدم وزير المالية أمية طوقان إجابة تتضمن أسماء رؤساء الوزراء والنواب والأعيان الحاليون والسابقون الذين يتقاضون رواتب شهرية تقاعدية.

وقدم وزير المالية أمية طوقان إجابة على تساؤل للنائب بسام البطوش يتعلق بتزويده بقائمة تتضمن أسماء كل من يتلقى راتباً تقاعدياً وفق أحكام قانون التقاعد المدني من رؤساء وزارات وأعيان ونواب، إلا أن إجابته لم تتضمن أسماء هؤلاء الأشخاص معتبرا ان نشر الاسماء يعد من الامور العامة التي يجب ان لايتم نشرها.

وقال البطوش: نعلم أن مجلس النواب عدل نظامه الداخلي وسمح أن تتضمن إجاباته أسماء، واحتفظ بحقي بورود أسماء تفصيلية لأنها أمور تتعلق بالشأن العام، وإلا سيتحول هذا السؤال لاستجواب, من جهته قال رئيس الوزراء

عبد الله النسور: أتذكر أنه هناك تفسير للمجلس العالي لتفسير الدستور بناء على سؤال لمجلس الوزراء ومجلس الامة، يقول «هل يجوز السؤال عن أسماء أشخاص ومرتباتهم»، وحث رئيس مجلس النواب أو رئيس اللجنة القانونية لعرض الإجابة الدقيقة حول ذلك.

وفي الجلسة قررت النائب رولى الحروب طرح وزير الخارجية ناصر جودة بعد ان اعلنت عدم قناعتها برد الحكومة حول استجوابها حول مطار « تمناع الاسرائيلي « في الجلسة المقرر عقدها يوم الثلاثاء المقبلة ،في خطوة هي الاولى يشهدها مجلس النواب السابع عشر .

وفي موضوع رفع اسعار الكهرباء الذي اخذ مساحة واسعة من الاهتمام النيابي خلال الاسبوع الماضي جاء قرار اللجنة المشتركة «المالية والطاقة « الذي رفع للمجلس للمصادقة علية خاليا من أي دراسة واقعية للبيانات والارقام التي يفترض ان يطلع عليها النواب لاقناع المجلس بالنتيجة التي توصلت اليها اللجنة في قرارها والتوصيات التي تضمنها التقرير.

ان القرار جاء متضمنا الاجتماعات التي عقدتها اللجنة و النتيجة التي توصلت اليها بعد لقاءاتها مع رئيس الوزراء و الوزراء المعنيين اضافة الى التوصيات دون ان يتم ايضاح الاسباب والبيانات التي دفعت اللجنة للوصول الى هذا القرار، رغم ان اللجنة قامت باجراء دراسة تفصيلية لقرار الحكومة رفع اسعار التعرفة الكهربائية بنسب متفاوته اعلاها نسبة (15%) على مختلف الشرائح وفق التصنيف القطاعي لها.

وشهدت اعمال الاسبوع الثاني عشر تعميم المكتب التنفيذي للمجلس المكون من اعضاء المكتب الدائم وروساء الكتل على اعضاء المجلس كتابا يعلمهم فيه بانه سيتم حسم 10% من اجمالي بدل التنقلات للنائب عن كل غياب يتغيبه عن اجتماعات المجلس او اللجان دون عذر مقبول.

ومن المفيد الاشارة الى ان بيان راصد للاسبوع الماضي كشف النقاب عن قرار المكتب التنفيذي بحسم 10% من بدل التنقلات عن كل غياب بلا عذر لاي نائب .

ان هذا القرار من حيث الشكل يعد خطوة ايجابية للحد من ظاهرة فقدان النصاب في المجلس وعدم حضور اجتماعات اللجان ، اما من حيث المضمون فاننا في « راصد « نعتقد انه بحاجة الى اليات لتطبيقة بشكل عملي على ارض الواقع حيث ان القرار يحتاج الى النص علية بوضوح في النظام الداخلي متضمنا الأعذار المقبولة بالنسبة للمتغيبين ومتى يقدم الاعتذار عن حضور الجلسة او اجتماع اللجنة وهل مغادرة الاجتماع او الجلسة بعد وقت من انعقادها وعدم العودة ليها مجددا يعد غيابا ..وبخلاف ذلك فان القرار سيبقى حبر على ورق.

وشهدت اعمال اللجان النيابية في الاسبوع الماضي نشاطا متباينا حيث عقدت اللجنة الادارية اجتماعا قررت فية البدء بمناقشة القانون رقم»79«لسنة 1966 لتنظيم المدن والقرى والأبنية وهو القانون الذي يعد من اقدم التشريعات المدرجة على جدول اعمال اللجنة الادارية منذ 49 عاما .

ويسجل للجنة الادارية هذة الخطوة التي تعد اصلاحية بامتياز لمناقشة وتعديل قانون مؤقت ظل محفوظا في الادراج لنحو نصف قرن من الزمن دون ان يتم الالتفات الية من قبل المجالس المتعاقبة ، وعزمها الشروع في فتح موادة ودراستها رغم محاولة ووزير البلديات وليد المصري الاشارة الى أن قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ربما يتعارض في بعض مواده مثل إعادة تشكيل اللجان مع قانوني البلديات واللامركزية الا ان اللجنة تمسكت بموقفها في مناقشة القانون على لسان رئيسها النائب خميس عطية الذي اكد على انه لا يوجد تعارض ما بين قانون تنظيم المدن والقرى وقانوني البلديات واللامركزية المنتظر إرسالهما من الحكومة للبرلمان باستثناء المواد المتعلقة بإعادة تشكيل اللجان وهو أمر من السهل معالجتها خلال مناقشة القوانين الثلاثة.

وفي مناسبة بدء مناقشة اللجنة لهذا القانون اعلن وزير البلديات المهندس وليد المصري أن الحكومة ستقوم بإرسال مشروع قانون البلديات لمجلس النواب خلال مدة تتراوح بين عشرة أيام إلى أسبوعين كحد أقصى موضحا بأنه يمر الآن في المرحلة النهائية من التدقيق اللغوي والتنظيم الشكلي للقانون

واوصت لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق النيابية في اعقاب اجتماعها برؤساء الجامعات الرسمية والخاصة بدراسة عقد مؤتمر وطني على مستوى التعليم العالي للخروج بتوصيات تعمم على الجميع ودفع كافة مستحقات الجامعات الرسمية ورسوم المبتعثين على حساب الجيش والديوان الملكي كون ذلك يشكل عبء على الجامعات ورفع تمويل الجامعات وخصوصا الجامعات المتعثرة.

واقرت اللجنة القانونية قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية خلال الاجتماع بعد سلسلة اجتماعات عقدتها تم خلالها مناقشة القانون الذي يعتبر إجرائي ومتناغم مع القانون المعدل لقانون إعادة تشكيل المحاكم الشرعية والذي تم إقراره من قبل اللجنة سابقا.

وانتقدت لجنة الخدمات العامة والنقل النيابية النائب ابراهيم العطيوى عدم تجاوب امين عمان الكبرى عقل بلتاجي بحضور اجتماع اللجنة لمناقشة عطاء مشروع الباص السريع رغم توجيه دعوة له رغم حضور المدير التنفيذي للنقل والمرور في امانة عمان الكبرى الدكتور ايمن الصمادي .

وواصلت لجنة الخدمات العامة والنقل النيابية مناقشة القانون المؤقت رقم (33) لسنة (2010) قانون النقل العام للركاب .

وعقدت لجنة الزراعة والمياه النيابية اجتماعا مع الجهات الرسمية و المعنية لمناقشة المطالب المقدمة للجنة من ممثلي مربي الثروة الحيوانية بالمملكة حيث خلص اجتماع اللجنة بالخروج بتوصية مقدمة من مزارعي الثروة الحيوانية عن طريق اتحاد المزارعين تقضي بتزويد لجنة الزراعة والمياه النيابية بكميات الدعم المطلوب على العليقة العلفية وكذلك فيما يتعلق بتصدير واستيراد الخراف بحيث يكون هناك انسجام بين مصلحة المزارع والمستورد معا بالإضافة إلى المطالبة الحثيثة المقدمة من المزارعين حول مخرجات اللجان المتعلقة بصرف تعويضات الأضرار البيئية والمتعلقة بالقطاع الزراعي.

وخصصت لجنتا فلسطين والتوجيه الوطني اجتماعهما المشترك لبحث الية مشتركة ما بين اللجنتين وتنسيق مواقفهما فيما يخص ابقاء فلسطين والقضية الفلسطينية حاضرة في وجدان وضمير الامتين العربية والاسلامية .

وواصلت اللجنة المشتركة (القانونية والحريات العامة وحقوق الإنسان) الاستماع الى عدد من جمعيات الاتحادات النسائية ولجان المراة ومؤسسات المجتمع المدني لوجهات نظرهم حول مشروع قانون الأحزاب لسنة 2015 .

ويسجل لرئيس اللجنة النائب الدكتور مصطفى العماوي شفافيتة في فتح الاجتماعات وتاكيدة في تصريحات علنية ان النقاش سيكون مفتوح للجميع وبدون حظر ولا يوجد شيء تخفيه اللجنة مؤكدا ان اللجنة تؤمن بالحياة الحزبية والسياسية والمساواة بين الجميع بما اقر في الدستور مضيفا ان القانون سيكون بشكله النهائي قانونا عصريا يتماشى مع عملية الإصلاح السياسي التي يشهدها الأردن ويمكن الأحزاب السياسية بنفس الوقت من القيام بدورها بدون معيقات .

وخصصت لجنة الريف والبادية النيابية اجتماعها الذي عقدته الاثنين الماضي لمناقشة موضوع ابناء البادية الشمالية الذين لايحملون الارقام الوطنية.

وواصلت لجنة النظام والسلوك النيابية مناقشتها مواد مدونة السلوك النيابية لمجلس النواب حيث ناقشت بعض مواد القانون وتم إجراء بعض التعديلات عليها.

وبحسب رئيس الجنة عدنان العجارمة فان اللجنة ستوصي لمجلس النواب باعتبار المدونة فصل من فصول النظام الداخلي للمجلس الأمر الذي يتطلب تعديله وإلغاء المادة 143 والتي تنص على أن مدونة السلوك جزء من النظام الداخلي.

وناقشت لجنة السياحة والآثار النيابية واقع القطاع السياحي بالأردن حيث أعلنت اللجنة النيابية عن مواصلتها عقد مثل هذه الاجتماعات وذلك لغايات الوقوف على مزيد من التوضيحات حول قطاع السياحة ودعمه ومساندته لما له من أهمية بالغة تتطلب اغتنامه واستغلاله في رفد الاقتصاد الوطني.

واستكملت اللجنة المشتركة (القانونية والاقتصاد والاستثمار)النيابيه مناقشة مشروع قانون المعاملات الكترونية لسنة 2013 وستواصل اللجنة مناقشة القانون خلال اجتماعاتها المقبله مع الجهات المعنية والاستماع الى وجهات نظرهم ومقترحاتهم حول القانون واخذها بعين الاعتبار ليصار الى اقرار القانون ياسرع وقت ممكن ليتم عرضه على المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشانه.

وناقشت لجنة الصحة والبيئة النيابية مشروع القانون المعدل لقانون الدواء والصيدلة لسنة 2014.